

الدراسة المفهومية

تعريفها وأنواعها وعناصرها المنهجية

دة. فريدة زمرد*

1- ما المقصود بالدراسة المفهومية؟

2- أنواع الدراسة المفهومية:

3- عناصر الدراسة المفهومية:

1.3- عناصر الدراسة المفهومية في مجال المصطلح المتعدد.

1.1.3- التعريف:

2.1.3- الصفات:

ب- صفات مصنفة:

ج- صفات حاكمة:

3.1.3- العلاقات:

1.3.1.3 علاقات الاتلاف ومنها:

2.3.1.3 علاقات الاختلاف أو التقابل أو التباين:

4.1.3- الضمائم:

5.1.3- المشتقفات:

6.1.3- القضايا:

2.3- عناصر الدراسة المفهومية في مجال المفهوم الواحد

* أستاذة بدار الحديث الحسينية — الرباط.

١- ما المقصود بالدراسة المفهومية؟

١.١- معنى الفهم:

تکاد تتحصّر المعانى اللغوية لمادة (ف - ه - م) في ثلاثة معانٍ هي: العلم والمعرفة والعقل.^(١) أما في الاصطلاح العام، فيطلق الفهم على تصور المعنى باللفظ المخاطب.^(٢) وقد جعل الراغب الفهم مقدمة للعقل، « فمن لا يعرف معنى الشيء فهما لم يتحققه عقلاً».^(٣) أما التفهم فهو «إيصال المعنى إلى فهم السامع بواسطة اللفظ»^(٤).

٢.١- معنى المفهوم:

قد لا نجد في المعاجم اللغوية القديمة ما يشفي الغليل في بيان معنى المفهوم، فإن هذه الصيغة المفعولية لا تکاد تذكر. أما في الاصطلاح العام، فقد ذكر الجرجاني المفهوم - في التعريفات - ضمن تعريفه للمعاني، فالمعاني « من حيث إنها تقصد باللّفظ سميت معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللّفظ في العقل سميت مفهوماً». ^(٥) وعلى هذا، فالمفهوم هو ما يتحصل من معنى اللّفظ في العقل. أما في اصطلاح الأصوليين فالمفهوم هو أحد دلالات الألفاظ على الأحكام، وهي دلالة اللّفظ على حكم لم يذكّر في الكلام، ولم ينطق به». ^(٦) فهو دلالة على المعنى من غير ذات اللّفظ. وهذا ما ألحّقه بباب الفحوى والإشارة، فقد عرّفه ابن قدامة بقوله: «المفهوم هو ما يقتبس من الألفاظ من فحواها وإشارتها لا من صيغتها». ^(٧)

^١ - ينظر مادة (ف. هـ.م) في العين، المقاييس، الصحاح، القاموس المحيط.

^٢ - التعريفات: 169، وينظر: الكليات، 697 وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون: 74/3.

^٣ - الذريعة إلى مكارم الشريعة، 183.

^٤ - التعريفات: 63، و التوفيق على مهمات التعريف: 194.

^٥ - التعريفات: 220.

^٦ - تفسير النصوص في الفقه الإسلامي: 591/1 - 592.

^٧ - مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامة المقدسي: 134.

3.1 - معنى الدراسة المفهومية:

لما كان المفهوم هو ما يحصل من معنى من اللفظ في العقل، فإن الدراسة المفهومية، بمعناها العام، هي مجموع المعاني المفهومة من الألفاظ مصنفة وموضوعة في نسق مفهومي معين، ولذلك شكلت الدراسة المفهومية أحد أركان الدراسة المصطلحية، بل وخلاصتها وزبدتها، ففيها تدرس النتائج المفهومة، والمستخلصة من دراسة نصوص المصطلح وما يتصل به، وتصنف هذه النتائج تصنيفاً مفهومياً غير مجموعه من العناصر النهجية التي تعين على استخلاص التصور المستفاد من نصوص المصطلح المختلفة.

2 - أنواع الدراسة المفهومية:

تنوع الدراسة المفهومية بحسب طبيعة المصطلح المدروس، كما تتنوع بحسب طبيعة المتن المدروس.

1.2 - فمن جهة طبيعة المصطلح المدروس: فإن المصطلح قد يدرس ضمن أشكال مختلفة يمكن صياغتها كالتالي:

- وحدة في المصطلح وتعدد في المتن: كدراسة مصطلح "التخيل" في نصوص النقد في القرنين الرابع والخامس، أو كدراسة مفهوم "الظلم" في الكتاب والسنة.

- وحدة في المصطلح ووحدة في المتن: كدراسة مصطلح "الشعر" في كتاب "عيار الشعر" لابن طباطبا، أو دراسة مفهوم "المصلحة" في كتاب "الموافقات" للشاطبي.

- تعدد في المصطلح ووحدة في المتن: كدراسة مصطلحات النقد والبلاغة في كتاب: "البيان والتبيين"، أو دراسة مصطلحات أصولية في كتاب "الرسالة".

- تعدد في المصطلح وتعدد في المتن: كدراسة مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهلين والإسلاميين، أو دراسة مصطلحات علم الحديث في تراث أبي حاتم الرازى.

ويمكن اختزال هذه الأنماط الأربع في غطتين من البحوث:

أ- غط يدور على وحدة المصطلح (في متن واحد أو متعدد).

بـ-نمط يدور على تعدد في المصطلح (في متن واحد أو متعدد).

وتبعاً لاختلاف النمطين، فإن الدراسة المفهومية في كل واحد منها تختلف. فدراسة المصطلح الواحد تقضي بسطاً وتفصيلاً في التعريف والصفات وال العلاقات وغيرها من العناصر، بينما الدراسة المفهومية لمصطلحات متعددة تقضي التركيز والاختصار، سواءً أكان المتن واحد أم متعدداً.

2.2- وأما من جهة طبيعة المتن المدروس: فالمتون سواءً أكانت واحدة أو متعددة، نوعان:

- متون متخصصة مقعدة للعلم، ككتب الأصول والنقد ومصطلح الحديث، فهذه المتون تكون أغلب المصطلحات فيها مكتملة النمو، وتعريفها واضحة، محدودة الصفات مبينة العلاقات من قبل مؤلفها، لذا فإن الدراسة المفهومية فيها تكون بمثابة استخلاص مفتاح الكتاب أو العلم موضوع الدرس.

- متون هي المادة الخام للعلم: كنصوص القرآن الكريم والحديث الشريف، وكتب الإبداع الأدبي باختلافها من شعر وقصة وغيرهما، وهذه المتون لا يوجد به تعريف للمصطلح، ولا إشارة مبينة لدرجة اصطلاحيته، ولا تصريح مقعد لصفاته وقضاياها، ولذلك فإن دراسة المفهوم في هذه المتون يكون بمثابة تأسيس أول له.

3- عناصر الدراسة المفهومية:

نقصد بعناصر الدراسة المفهومية تلك الوحدات التي تصنف من خلالها نتائج تفهمنا لنصوص المصطلح وما يتصل به، وهي التعريف والصفات والعلاقات والضمائمه والمشتقفات والقضايا، ونظراً للتوعز الذي أشير إليه - في طبيعة المصطلح المدروس والمتن المدروس - فإن بعض هذه العناصر قد تختلف طبيعتها تبعاً لهذا الاختلاف.

1.3- عناصر الدراسة المفهومية في مجال المصطلح المتعدد.

إن دراسة مصطلحات أو مفاهيم متعددة في متن واحد أو متون متعددة، يقتضي تبع العناصر النهجية التالية:

1.1.3- التعريف:

تبدأ الدراسة المفهومية بتعريف للمصطلح مستخلص مما بث في المعاجم اللغوية من معنٍ أو معانٍ، مع التركيز على معرفة المعنى اللغوي للمصطلح قبل أن يضمن المعنى الاصطلاحي، وخاصة المعنى بعينه الذي تخلق منه المصطلح. مما يتطلب قدرة على "تدوّق" اللغة و"فقه المصطلح"، كما التعريف أيضاً من المعنى الاصطلاحي للفظ عند أهل الاختصاص، ويشترط في التعريف أن يكون مستوعباً لكل العناصر والسمات الدلالية المكونة للمفهوم، وكذا الخصائص المستفادة من كل النصوص التي ورد بها المصطلح وما يتصل به. وأن يصاغ بعبارات جامعة مانعة.

2.1.3- الصفات:

وتدرس فيها جملة الصفات المحددة لخصائص المصطلح، هي ثلاثة أنواع قد تختلف أهميتها من مصطلح إلى آخر.

أ- صفات مبينة: تبين مدى قوة الاصطلاحية أو ضعفها في المصطلح، ودرجة الاتساع أو الضيق في مفهومه، وهذا النوع من الصفات نجده خاصة في المدون النظرية المقدمة للعلم، كقولنا: التبيّح أرسخ في الاصطلاحية من التحكيم أو التهذيب.

ب- صفات مصنفة: تحدد من خلالها أهمية المصطلح داخل التخصص الذي يدرس فيه، وموقعه من النسق المفهومي الذي ينتمي إليه.

ج- صفات حاكمة: تضفي على المصطلح النوع وعيوب التي يمكن أن تحكم بها عليه، (الشعر الجيد، حسن البيان، خطأ الكلام).

ولابد من التنبه على أن المقصود بالصفات هنا الصفات الدلالية لا التحوية فقط، إذ لا تستفاد معانٍ الصفات من صيغ اسمية معينة فقط، وإنما من السياق أيضاً، (كما أن الصفات المعتبرة هي تلك التي تطرد وتثبت فضييف للمصطلح معنى خاصاً).

3.1.3 - العلاقات:

المصطلحات والألفاظ عموما لا تدل بنفسها فقط، بل بسياقات استعمالها، ومن هذه السياقات: الألفاظ التي ترد بإزائها، وتتدخل معها في علاقات تألف وتخالف. وتتبع هذه الشبكة الدلالية، التي تشكل الحال المفهومي للمصطلح، يعتبر شرطا لازما في الدراسة المفهومية، ويمكن حصر هذه العلاقات في نوعين:

1.3.1.3 علاقات الالتفاف ومنها:

أ- الترافق: ويقصد به هنا ذلك القدر الكبير من التقارب الذي يحده بين المصطلح المدروس وغيره من المصطلحات كالعلاقة بين التفسير والبيان، والتذير والتفكير، والسيئة والمعصية في مجال المصطلح القرآني، والبطلان والفساد، والفرض والواجب في المصطلح الأصولي والفقهي، والبلاغة والخطابة، والشعر والقريض، واللسان، والكلام في مجال المصطلح الأدبي والنقدi.

ب- العموم والخصوص: وهي علاقة بين ألفاظ تتفق معانيها من وجه وتحتفل من وجه: تتفق من جهة دخولها في المعنى العام للمصطلح، وتختلف من جهة اختصاص كل واحدة منها بمعنى خاص، كالعلاقة بين الفتنة والقتل وبين الاتساع والاستعارة.

2.3.1.3 علاقات الاختلاف أو التقابل أو التباين: يقصد بالاختلاف، وجود

لفظين بمعنيين مختلفين لا يجتمعان في آن واحد على شيء واحد، وهو درجة:

الأولى: اختلاف التضاد: ويكون بين لفظين لهما معنيان متبادران ولكنهما لا يستفادان كل مجال القول، بل يبقى بينهما وسط أو أوساط كثيرة غير داخلة تحت مسماهما: كالحلال والحرام، والعمى والإبصار، والجودة والرداة.

الثانية: التنافي التام: ويكون بين لفظين لهما معنيان متناقضان، وهما يستفادان كل مجال القول، فلا يوجد بينهما وسط، وهذا النوع من الاختلاف قليل في اللغة، لأنها قابلة دوما للاتساع والانكماش الدلاليين حسب سياقات الاستعمال المقامية والمقالية، فمثال التنافي، بصفة عامة، في الحال القرآني الحبـث والطـبـ، والـحـيـةـ وـالـمـوـتـ، وـالـإـيمـانـ وـالـكـفـرـ، ولـكـنـ الإـيمـانـ وـالـكـفـرـ درجات تتحدد بحسب موقع اللـفـظـ وـأـحـوالـ الشـخـصـ، فإذا نـظرـ إـلـىـ الـلـفـظـينـ مـنـ زـاوـيـةـ قـيـودـهـاـ

زال التنافي وصار من باب التضاد. وما يدخل في باب التنافي التصريح بلفظ النفي، مؤمن وغير مؤمن، التأويل وعدمه.

4.1.3- الضمائم:

ويقصد بها الأشكال التركيبية التي تولدت من ضم المفهوم إلى غيره، أو غيره إليه، لتضيف في النهاية معنى جديداً للمفهوم (مثل: السنة/ سنة الله، الحياة/ الحياة الدنيا، البلاغة/ بلاغة اللسان). وتتجلى أهمية الضمائم في الدراسة المفهومية في كونها تضيف إلى الرصيد المفهومي للمصطلح معانٍ جديدة تشعرنا بحياته وثبوته الداخلي، وأشكال الضمائم كثيرة، أبرزها: ضمائم الإضافة (تأويل الأحلام— أدب المهرج)، وضمائم الوصف، وهي التي يكون المصطلح فيها موصوفاً (مثل: القرآن الحكيم)، وواصفاً (مثل: الشرك ظلم، العرق معصية)

5.1.3- المشتقات:

إذا كانت الضمائم تعكس نمو المفهوم داخلياً، فإن المشتقات تعكس نموه الخارجي، فتكثر صيغه وتشعب معانيه، والاشتقاق منه لغوي، فقط، كالتأويل والآلي، وهو لا يدخل في الدراسة لبعده عن المفهوم الأساس، ومنه مفهومي فقط، كالفحشاء والمنكر، والقصيدة والشعر، وهو لا يدخل في الدراسة لأنه يبعدها عن مجال المصطلح المدروس، ويلحق أغلبه بعنصر العلاقات، ومنه الاشتراق اللغوي المفهومي، وهو الذي ينتمي إلى نفس الجذر اللغوي للمصطلح ونفس أسرته المفهومية: كالفاقد، والفسق، والفسوق، والبيان والتبيين والتبيين، والحافظ والحفظ والحفظ. وهذا النوع هو المقصود في الدراسة المفهومية.

6.1.3- القضايا:

ويقصد بها كل ما لم يتم حصره في مجال الصفات والعلاقات والضمائم من المسائل المرتبطة بالمصطلح المدروس، إذ من القضايا ما له ارتباط مباشر بعلاقات المصطلح وضمائمه. لكن تعدد صور بعضها، وخاصة في بعض مجالات العلم، يحتم تخصيصها بركن مستقل. وذلك كالنتائج والأسباب، والمظاهر وال الحالات والأنواع... ولا يلزم أن تكون القضايا مطردة بالنسبة لكل المفاهيم. كما أن القضايا المستهدفة بالدرس هنا هي المرتبطة بالمصطلح في المتن المدروس دون غيره.

2.3- عناصر الدراسة المفهومية في مجال المفهوم الواحد:

وهذا النمط من الدراسة الخاص بدراسة المصطلح أو المفهوم الواحد سواء في متون نظرية متخصصة أو مادة خام، يمكن تقسيمه إلى نوعين: الأول يشمل دراسة مصطلح واحد في نصوص نظرية مؤسسة للعلم، في متن واحد أو متون متعددة (كدراسة مصطلح العدول في كتاب "بدائع الفوائد").

فهذه الدراسة تقتضي نفس العناصر السالفة الذكر، مع الاختلاف في البسط والتفصيل. أما الثاني فهو المتعلق بدراسة مفهوم واحد في نص أو نصوص هي المادة الخام للعلم المدروس، وأخص بالذكر هنا دراسة المفاهيم القرآنية فهنا قد تختلف العناصر وقد تداخل وقد تواجهنا في بعضها إشكالات وتساؤلات:

- ففي التعريف: لا نجد في النص القرآني تعريفاً لأي مفهوم من المفاهيم، مما يستدعي الاستعانة بفهم آخر شارحة ومسيرة للقرآن الكريم، وهي قد لا تعكس المفهوم القرآني الصحيح للمصطلح. وهذا الأمر يشير إلى إشكالاً آخر وهو: هل تقييد بدراسة المصطلح المدروس في المتن المدروس أم تتعده إلى دراسته في المتن الشارح له؟ فهذا الإشكال لو تُجُوز بالاكتفاء بالنظر في المتن المدروس دون شروحه، لأوقعنا في إشكال أكبر وهو مدى صحة قراءتنا لهذا المتن الذي ليس كمثله متن، كما أن دراسة المتن الشارح قد تبعينا عن أصل الدراسة المصطلحية ومنهجها ومقصدها: حيث ينبغي اقتناص المجالات الدلالية للمفهوم من النص المدروس أساساً.

- أما الصفات: فإن أنواعها الثلاثة المذكورة سابقاً لا تطرد في المفاهيم القرآنية، إذ يتعدد إيجاد صفات في نصوص القرآن تشير إلى قوة الاصطلاحية أو ضعفها في مفهوم ما مع العلم أن مصطلحات القرآن لا جدال في اصطلاحيتها، أما الصفات المسماة مصنفة فإن ضوابطها في المفاهيم القرآنية مختلفة، فتحديد موقع المصطلح داخل النسق المفهومي العام ووظيفته في الجهاز المصطلحي قد يستفاد من حجم ورود المصطلح أو من علاقاته بمفاهيم أخرى أساسية في النسق المفهومي القرآني (مثلاً: مفهوم "الإيمان" / حجم وروده / علاقته بمفاهيم: "الإسلام" و "العمل" و "العيوب"). أما الصفات الحاكمة على المفهوم بأنواع النعوت والعيوب، فهي تتخذ في النص القرآني أشكالاً أخرى تنسجم مع التصور القرآني العام؛ كالمخل

والحرمة، والكرامة والندب، والثواب والأجر والمغفرة والعقاب والجزاء والعقاب، والخير والشر. فهذه الأحكام تدل بطريقة غير مباشرة على الصفات (مثلا قوله تعالى: «للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم». قوله: «أجر عظيم» يشير إلى أن الإحسان والتقوى قد وصفا بالمدح. وكقوله تعالى: «إن الظالمين لهم عذاب أليم».

- أما الضمائم: فليست صيغة الإضافة والوصف وحدتها التي تتولد من خلالها الضمائم في مجال المفاهيم القرآنية، بل قد تكون الضمائم صيغة فعلية واسمية أخرى، كقوله تعالى: «إذا عزم الأمر» وقوله: «يدبر الأمر» تمثل كل من الضميمتين معنى خاصا مستقلا عن مفهوم الأمر، ويمكن أن يدخل في هذا الباب قوله تعالى: « جاء الحق وزهد الباطل» الذي يحمل مدلولا خاصا في التصور القرآني مختلفا عن مفهوم الحق أو الباطل. (يدل على معنى النصرة والتمكين...)

أما بالنسبة للقضايا: فإن الحديث عن القضايا في مجال المصطلح القرآني يصعب حصره. إذ من القرآن تشعبت كل العلوم الشرعية، ومفاهيمه امتدت أبعادها في كل تلك العلوم، لذلك لا يمكننا التغاضي عن الامتدادات المعرفية للمفاهيم القرآنية في اللغة والأصول والكلام... لكن دراسة قضايا المفهوم كما تطورت في هذه العلوم قد يخرج الدراسة من خصوصية الدراسة المصطلحية إلى غيرها. لذلك فإن الضابط في دراسة القضايا أن تدرس ضمن التصور القرآني الحض دون النظر في امتداداته خارج القرآن الكريم، خاصة إذا كانت هذه الامتدادات قد أبعدت المفهوم عن معناه في التصور القرآني (وهذا ينطبق على كثير من المفاهيم ذات الصلة بعلم الكلام والأصول: كالتأويل، والظاهر والباطن، والبيان، والجدل، والفقه والحكمة...). كما أن بعض المفاهيم قد يصعب فيها الفصل بين القضايا والعلاقات والصفات حيث تتدخل في ما بينها، فالمصطلحات الواصفة تدخل في علاقات مع موصوفها (مثلا: الشرك ظلم يوحى بعلاقة بين الظلم والشرك)، والنعوت والعيوب التي يوصف بها مفهوم معين قد تدرس في القضايا (مثلا: التأويل المذموم والتأويل المباح؛ هذه صفات وأنواع في نفس الوقت، والجدل الحمود والمذموم أنواع يمكن اعتبارها صفات أيضا).

إن الدراسة المفهومية لمفاهيم القرآن الكريم تقتضي ترتيبا خاصا في عناصرها ترتب فيه القضايا مباشرة تبعا لصفات المفهوم وعلاقته وضمائمه، والميرر النظري لذلك هو: استحالة

فصل الدلالات المضمونية عن أشكال استعمالات المصطلح. والمبرر المنهجي لذلك هو: وجود تداخل شديد بين الصفات والعلاقات والضمائمه، وتظافرها جمِيعاً على تنوع معانٍ المصطلح والقضايا المستفادة منه، فإذا فصلت القضايا عن تلك الصفات والعلاقات والضمائمه، فإما أن يختزل الحديث عن هذه الثلاث في عبارات قلائل تقف عند وصف أقرب إلى الإحصاء. وإما أن يطلب تفصيل القول فيها: بياناً وتحليلاً واستباطاً، فيكون مطلب القضايا –عندئذ- عرضة للحشو والتكرار. أما كيف نضع ترتيباً دقيقاً لعناصر الدراسة المفهومية وفق هذه المعطيات، فإن ذلك يتم بفضل الاستقراء الذي تحصل، وبمدى تحديق النظر، والتفيش المدقق، وفوق كل هذا يذوق منهجي خاص تكسيبه الدربة، وينقيه العزم الشديد على بلوغ أقصى درجات السبر والتقسيم.

المصادر:

- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1988 م.
- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، ط: 3، 1984 .
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (اللقب بـدستور العلماء)، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، هذهب وصححه قطب الدين الحيدرآبادي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، دكن، الهند، ط1، د.ت.
- الذريعة إلى مكارم الشريعة، الراغب الأصفهاني، تحقيق أبو زيد العجمي، دار الوفاء، المنصورة، 1987 م.
- الصاحح(تاج اللغة وصحاح العربية) إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 3، 1984 م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط: 1/1988.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، دار الجليل، بيروت، (د.ت)
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992.
- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، ابن قدامة المقدسي، دار القلم، بيروت، 1971 م.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تع عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط1، 1991